هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

ملخص تقرير المراجعة المؤسسية

الكلية المَلكية للجراحين في إيرلندا –

جامعة البحرين الطبية

مملكة البحرين

11–15 نوفمبر 2018

HI006-C2-R002

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2019

1. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: المراجعات المؤسسية، والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، ومراجعات البرامج الأكاديمية التي يتم من خلالها الحكم على جودة معايير التعلم، والمعايير الأكاديمية في بعض البرامج. وقد أتمت إدارة مراجعات أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية للعام 2013، وتم تحديد موعد الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018–2019، وفقًا للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية) الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء (القرار رقم: 38 للعام 2015).

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لهذه المراجعات المؤسسية:

1. النهوض بمستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعات؛ لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في المملكة، إزاء مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقا، وتقديم حكم عام بشأنها، مع تحديد مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
2. تأكيد مسئولية مؤسسات التعليم العالي أمام الناس كافة، من خلال تقديم تقييم موضوعي لجودة أداء كل جهة، يسفر عنه نشر تقارير وأحكام دقيقة وتلخيصيَّة؛ ليستفيد منها المعنيون، وأصحاب القرار، والجهات ذات العلاقة، ومجلس التعليم العالي، وأولياء الأمور، والطلبة.
3. التعرف على الممارسة الجيدة أينما وجدت، وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويتم من خلال عملية المراجعة المؤسسية تقييم مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء مجموعة من المؤشرات والمعايير المعرفة مسبقًا. كما يمنح حكم لكل مؤشر، ويكون الحكم إما "مستوفٍ" أو "غير مستوفٍ"؛ مما يترتب عليه منح حكم لكل معيار ("مستوفٍ" أو "مستوفٍ جزئيًّا" أو "غير مستوفٍ")، وذلك كما هو مبين في إطار مراجعة جودة المؤسسات (الدورة الثانية). كما يتمُّ منح حكم شامل للمؤسسة بعد جمع أحكام المعايير، وهو: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة،" أو "قيد الاستيفاء"، أو "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): معايير الأحكام العامة

الحكم	الوصف
تستوفي متطلبات ضمان الجودة	يجب على المؤسسة استيفاء جميع المعايير الثمانية.
متطلبات ضمان الجودة "قيد الاستيفاء"	يجب على المؤسسة استيفاء ما لا يقل عن (5) معايير متضمنة للمعايير (1 و4 و6)، مع استيفاء بقية المعايير بشكل جزئي على الأقل.
لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة	عدم استيفاء المؤسسة لأي من الأحكام العامة المذكورة أعلاه.

2. بيانات المؤسسة:

اسم المؤسسة	الكلية المَلكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية
نوع المؤسسة	جامعة خاصة
تاريخ التأسيس	تم افتتاحها في أكتوبر 2004 [حرم جامعي مؤقت]
الموقع	منطقة البسيتين – مملكة البحرين
عدد الكليات	3
أسماء الكليات	1. كلية الطب البشري [افتتحت في 2004] 2. كلية التمريض والتوليد [افتتحت في 2006] 3. كلية الدراسات العليا والأبحاث [افتتحت في 2009]
عدد مؤهلات البكالوريوس	(6) مؤهلات (بالإضافة إلى شهادتين للتخرج المبكر في الطب البشري للطلبة الذين لم يتموا دراسة البكالوريوس)
عدد مؤهلات الدراسات العليا	برنامجان مُسْتَضَافان من معهد القيادة التابع للكلية الملكية للجراحين بإيرلندا– دبلن، وهما: – ماجستير العلوم في إدارة جودة وسلامة الرعاية الصحية – ماجستير العلوم في إدارة الرعاية الصحية

عدد الطلبة المسجلين حاليًا	1260
عدد الخريجين منذ التأسيس	1800 [في وقت تقديم تقرير التقييم الذاتي]
عدد أعضاء هيئة التدريس	53
عدد الموظفين الإداريين	94
تاريخ المراجعة السابقة للمؤسسة	20–22 مايو 2012
تاريخ تقديم تقرير التقييم الذاتي	31 يوليو 2018
تاريخ الزيارة الميدانية	11–15 نوفمبر 2018

3. ملخص أحكام المراجعة:

الحكم العام للمؤسسة: تستوفي متطلبات ضمان الجودة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار الأول	**الرسالة والحوكمة والإدارة**	**مستوف**
المؤشر الأول	الرسالة	مستوف
المؤشر الثاني	الحوكمة والإدارة	مستوف
المؤشر الثالث	الخطة الإستراتيجية	مستوف
المؤشر الرابع	الهيكل التنظيمي	مستوف
المؤشر الخامس	إدارة المعايير الأكاديمية	مستوف
المؤشر السادس	الشراكة واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود	مستوف
المعيار الثاني	**ضمان وتعزيز الجودة**	**مستوف**
المؤشر السابع	ضمان الجودة	مستوف
المؤشر الثامن	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر التاسع	أمن سجلات وشهادات الطلبة	مستوف
المعيار الثالث	**مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية**	**مستوف**
المؤشر العاشر	مصادر التعلم	مستوف
المؤشر الحادي عشر	تقنية المعلومات والاتصالات	مستوف
المؤشر الثاني عشر	البنية التحتية	مستوف
المعيار الرابع	**جودة التعليم والتعلم**	**مستوف**
المؤشر الثالث عشر	إدارة برامج التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر الرابع عشر	القبول	مستوف
المؤشر الخامس عشر	إعداد البرامج ومراجعتها	مستوف

المؤشر السادس عشر	تقييم الطلبة وتدقيق التقييمات	مستوف
المؤشر السابع عشر	مخرجات التعلم	مستوف
المؤشر الثامن عشر	الاعتراف بالتعليم السابق	مستوف
المؤشر التاسع عشر	المقررات الدراسية القصيرة	(غير منطبق)
المعيار الخامس	**خدمات مساندة الطلبة**	**مستوف**
المؤشر العشرون	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار السادس	**إدارة الموارد البشرية**	**مستوف**
المؤشر الحادي والعشرون	الموارد البشرية	مستوف
المؤشر الثاني والعشرون	التطوير المهني للموظفين	مستوف
المعيار السابع	**البحث العلمي**	**مستوف**
المؤشر الثالث والعشرون	البحث العلمي	مستوف
المؤشر الرابع والعشرون	الدراسات العليا مع البحث العلمي	مستوف
المعيار الثامن	**المشاركة المجتمعية**	**مستوف**
المؤشر الخامس والعشرون	المشاركة المجتمعية	مستوف

4. ملخص جوانب التقدير والتوصيات

من أجل تعزيز الممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي، فإنَّ لجنة المراجعة المؤسسية للكلية الملكية للجراحين في إيرلندا – جامعة البحرين الطبية ترى – ***مع التقدير*** – ما يلي:

- تطبق المؤسسة آلية فعالة لنشر المعلومات والمستجدات بشأن تعزيز الجودة، من خلال شبكة اللجان الأكاديمية والعامة التابعة لها؛ مما يساعد على إبقاء الأطراف ذات العلاقة– سواء الداخلية منها أو الخارجية– على اطِّلاعٍ دائم بقضايا ضمان الجودة وتطوراتها.
- توجد سياسة وعملية واضحة لإدارة الاستبانات التي تؤدي إلى إدخال تحسينات على الجودة.
- توجد خدمات شاملة للدعم الأكاديمي، تُقَدَّمُ من خلال مركز النجاح الطلابي في المؤسسة.
- ساهمت عدة مشروعات للطلبة في إحداث تغييرات في الممارسة العملية في أحد المستشفيات التابعة للمؤسسة، لاسيما في مجالات الصحة والسلامة المهنية، ومسارات الرعاية.
- تعد مبادرة "الوحدة المتنقلة للسكري" بالتعاون مع "جمعية السكري البحرينية" مثالًا ناجحًا على الممارسة العملية الجيدة.
- يوجد التزام من جانب المؤسسة تجاه المشاركة المجتمعية، من خلال الخطة الإستراتيجية والأنشطة الناجحة التي يقودها مجموعة ملتزمة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

وبالنسبة لجوانب التحسين، فإنَّ لجنة المراجعة توصي المؤسسة بما يلي:

- وضع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات لتعيين أعضاء مجلس الأمناء وتهيئتهم، إلى جانب وضع وتنفيذ آليات لمتابعة مدى فاعلية المجلس.
- ضمان أنَّ جميع المجالات الخاضعة لكبير موظفي التشغيل لديها خطط تشغيلية حديثة تتوافق مع آخر خطة إستراتيجية تم وضعها.
- التأكد من إبلاغ جميع أعضاء هيئة التدريس، خاصةً الذين يعملون بدوام جزئي، بتوصيفات وظائفهم.
- تحسين عملية نشر المعلومات حول العقوبات الخاصة بالغش وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم، وتعزيز الوعي بها.
- ضمان وضع ونشر السياسات الرسمية المتعلقة بمعالجة مدى نزاهة أعضاء هيئة التدريس.

- ضمان إجراء مقايسة مرجعية على المستوى المؤسسي بطريقة منهجية وشاملة.
- ضمان أن جميع مستخدمي بيئة التعلم الافتراضية يتم دعمهم وتزويدهم بالتدريبات اللازمة حول كيفية استخدامها.
- ضمان أن يكون مستوى نمو البنية التحتية المتاحة متوافقًا مع مستوى نمو أعداد الطلبة المتوقع.
- نشر إستراتيجية التعليم والتعلم بين جميع الأطراف ذات العلاقة، والتأكد من وعيهم وفهمهم لعملية تطبيقها، ومتابعتها، وتقييمها.
- ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق في عملية إبلاغ الطلبة بشأن الاستجابة للتغذية الراجعة التي يقدموها وخاصة المتعلقة بتقييم عمليات التعليم والتعلم.
- ضمان توفر المعلومات المتعلقة بالمعايير المتوقعة للنزاهة الأكاديمية – أثناء مرحلة القبول – لاطِّلاع الطلبة، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.
- وضع آلية لقياس مدى فاعلية ورش العمل التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بشأن التقييم.
- التوثيق الرسمي والواضح لمعايير اختيار الممتحنين الخارجيين.
- ضمان أنَّ كلية التمريض والتوليد، ومعهد القيادة للدراسات العليا يقومان بإجراء مقايسة مرجعية لمقارنة مدى تطابق مخرجات التعلم الخاصة ببرامجهما مع المعايير المماثلة.
- وضع سياسة رسمية ومنظمة لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتنفيذها بشكل متسق على مستوى جميع البرامج.
- ضمان تنفيذ آليات التهيئة الرسمية بشكل متسق بين جميع أعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك الأعضاء الذين يعملون بدوام جزئي.
- ضمان توفير الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس؛ للمشاركة في الأبحاث وغيرها من الأنشطة غير التعليمية.
- إضفاء الطابع الرسمي على تقييم أداء الموظفين، وتطبيقه بشكل متسق على مستوى الجامعة، مع ربطه بالتطوير المهني، وبإطار محدد للتنمية الأكاديمية.
- وضع وتطبيق آلية منهجية لجمع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة بشأن أنشطة المشاركة المجتمعية.